

بنك الكويت الوطني
النصف الأول من العام 2022
مؤتمر المستثمرين/ المحليين
26 يوليو 2022



بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح للربع الثاني/النصف الأول من العام 2022

الأربعاء، الموافق 27 يوليو 2022

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الثلاثاء الموافق 26 يوليو 2022 في الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيدة/ شيخة البحر – نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانثيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الثاني والنصف الأول من العام 2022. ينضم إلينا اليوم نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيدة/ شيخة البحر، والمدير المالي للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً إلينا.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للربع الثاني والنصف الأول من العام 2022.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علناً عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية من قبل السيدة/ شيخة البحر، نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل أخيراً للإجابة على أسئلتكم بالترتيب الذي وردت به. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيدة/ شيخة البحر، نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة، لتوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكراً لك أمير.

شيخة البحر:

مساء الخير جميعاً. شكراً لانضمامكم إلينا لحضور مؤتمر اليوم لاستعراض النتائج المالية للمجموعة عن فترة الربع الثاني والنصف الأول من العام 2022.

يسعدني أن أنضم إليكم اليوم لاطلاعكم على مستجدات البيئة التشغيلية بصفة عامة، وأداء بنك الكويت الوطني بصفة خاصة خلال تلك الفترة المالية، هذا بالإضافة إلى مبادراتنا الاستراتيجية الرئيسية المتعلقة بالفترة المتبقية من العام الجاري.

خلال النصف الأول من العام 2022، وتحديداً خلال الربع الثاني منه، تزايدت المخاوف المتعلقة بأفاق نمو الاقتصاد العالمي في ظل استمرار التداعيات الجيوسياسية، وارتفاع أسعار الطاقة، وتزايد معدلات التضخم، خاصة في الاقتصادات المتقدمة، هذا إلى جانب قيام البنوك المركزية بتشديد السياسات النقدية

بوتيرة سريعة واستمرار اضطرابات سلسلة التوريد العالمية. وهو ما دفع البنك الدولي إلى تعديل آفاق نمو الاقتصاد العالمي من 4.1% في يناير إلى 2.9% فقط في يونيو الماضي.

وعلى النقيض من ذلك، كان الوضع مختلفاً في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كان أفضل نسبياً بفضل تحسن الميزانيات العامة للحكومات الخليجية نظراً لارتفاع أسعار النفط، مع تسارع وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة إلى أعلى المستويات المسجلة خلال عقد من الزمان لتصل إلى 6.4%.

وفي الكويت، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.5% في السنة المالية 2023/2022 على خلفية استمرار مواصلة اكتساب الزخم الاقتصادي وانتعاش الاستهلاك الخاص بعد الجائحة وتسارع وتيرة أنشطة الأعمال. كما يتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى 12.8% هذا العام، وأن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 3.7%. وتشير التوقعات إلى تسجيل الحكومة أول فائض مالي لها منذ 8 سنوات بما يصل إلى نسبة 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي قبل استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة، وذلك على خلفية ارتفاع العائدات النفطية بشكل ملحوظ وكبح نمو الانفاق.

وقد انعكس تحسن الوضع المالي وانحسار قيود السيولة على البيئة التشغيلية المحلية، مما يتضح من تعديل وكالة ستاندرد اند بورز لتصنيفها السيادي للكويت مؤخراً، حيث رفعت النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة. وتشير تلك الدلالات القوية على التعافي الاقتصادي وتعزيز الوضع المالي مما يساهم في زيادة ثقتنا بأن الحكومة ستواصل التزامها بالإنفاق على مشاريع البنية التحتية مع إسناد دور أكبر لمشاركة القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالنمو الائتماني، أدى عودة الأنشطة الاقتصادية إلى مستوياتها الاعتيادية بعد الجائحة إلى تسريع وتيرة الإقراض المقدم لقطاع الأعمال بنمو بلغت نسبته 6.4% على أساس سنوي كما في مايو 2022. بينما ظل الائتمان الاستهلاكي قوياً، بارتفاعه بنسبة 13.6% على أساس سنوي خلال نفس الفترة.

وعلى خلفية الاستفادة من تحسن بيئة الاقتصاد الكلي، نجح بنك الكويت الوطني في تحقيق أداءً قوياً في النصف الأول من العام 2022، إذ بلغ صافي الربح 237.8 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2022، بنمو بلغت نسبته 47.9% على أساس سنوي. ويعزى هذا النمو الملحوظ بصفة رئيسية لارتفاع إيرادات البنك من الأنشطة المصرفية الرئيسية وتحسن تكلفة المخاطر. أما بالنسبة لأداء البنك عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في يونيو 2022، فقد ارتفع صافي ربح البنك بنسبة 58.6% على أساس سنوي ليصل إلى 121.2 مليون دينار كويتي، فيما تعد أعلى أرباح ربع سنوية يسجلها البنك. وهذا بالإضافة إلى موافقة مجلس إدارة بنك الكويت الوطني على أول توزيعات نقدية نصف سنوية على المساهمين بقيمة 10 فلوس للسهم الواحد ما يؤكد على متانة القواعد الرأسمالية للبنك وقدرته على مواصلة توليد الأرباح.

وبخلاف النتائج المالية الفصلية، استكملنا مسار تطبيق أولوياتنا الاستراتيجية. ففي الكويت، نتوقع أن يؤدي تحسن آفاق النمو الاقتصادي إلى توافر المزيد من الفرص وتعزيز الطلب على الائتمان التجاري على وجه التحديد، فيما نشهد عودة أنشطة طرح وإسناد المشاريع الكبرى تدريجياً. أما خارج الكويت، ما زال تنوع أنشطة أعمالنا يساهم في تعزيز ادائنا بشكل جيد، حيث نواصل بيع منتجاتنا في أسواق مختلفة، مستفيدين من الانتعاش الاقتصادي في المنطقة وتوافر نطاق واسع من المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك. كما سنواصل تنمية عملياتنا الدولية مع التركيز على أسواق النمو الرئيسية، وبصفة خاصة أدول مجلس التعاون الخليجي ومصر، حيث نهدف إلى تنوع ميزانيتنا العمومية وتعزيز تدفقات الدخل وزيادة مساهمة العمليات الدولية في صافي أرباح المجموعة.

أما على صعيد الخدمات المصرفية الرقمية، فقد واصلنا الاستثمار في ترسيخ مكانة بنك الكويت الوطني في مستقبل الخدمات المصرفية، وتبسيط عملياتنا عبر الأسواق والقطاعات المختلفة وبناء تجربة مصرفية رقمية من الجيل التالي. حيث بذلنا أقصى الجهود للارتقاء بالفتوات الرقمية المختلفة مع الحرص على ادخال التحسينات المستمرة للرحلة الرقمية لعملائنا بصفة منتظمة، وتوسيع نطاق الخدمات التي نقدمها رقمياً، خاصة من خلال الوطني عبر الموبايل، مع الاستفادة من تحليل البيانات وإدخال تقنية الروبوتات في الكثير من الخدمات التي نقدمها، هذا إلى جانب التعلم الآلي لتحسين كفاءتنا التشغيلية وتقديم تجربة شخصية مميزة لتلبية الاحتياجات المصرفية لعملائنا. وتشمل جهود التحول الرقمي كافة أنشطة المجموعة وذلك في إطار مساعيها لتعزيز التجربة الرقمية لعملائنا عبر مختلف قطاعات الأعمال وفي كافة أسواقنا الاستراتيجية الرئيسية.

وعلى صعيد آخر، ساهم إطلاق البنك الرقمي، وياي، مؤخراً، في استقطاب عملاء جدد وبمعدل يفوق المستويات المستهدفة والتحقق من ملء فجوة السوق والتغير الذي يشهده احتياجات العملاء.

وتتصدر جهودنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية جدول أعمال المجموعة. وسنواصل تحسين ممارساتنا التشغيلية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ودمج تلك المعايير ضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بأنشطة الأعمال، وزيادة التزامنا بإعداد تقارير الاستدامة العالمية. وخلال هذه الفترة، واصلنا العمل على تطبيق ركائز الاستدامة الست ومواصلة مسارنا لتحقيق أهداف الاستدامة المحددة مسبقاً.

وإلى هنا أصل إلى ختام حديثي، وننتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يستعرض البيانات المالية للربع الثاني من العام والنصف الأول من العام بمزيد من التفاصيل.

مساء الخير أو صباح الخير لكم جميعاً.

شكراً لكِ السيدة/ شيخة.

سوجيت رونغي:

يسعدني أن انتهز هذه الفرصة لاطلاعكم على النتائج المالية للنصف الأول من العام 2022.

قمنا مؤخراً بالإعلان عن تسجيل صافي أرباح بقيمة 237.8 مليون دينار كويتي للنصف الأول من العام 2022 بارتفاع بلغت نسبته 47.9% عن الفترة المماثلة من العام 2021. فيما سجلت المجموعة صافي ربح في الربع الثاني بنحو 121.2 مليون دينار كويتي يمثل أعلى ربح ربع سنوي وبنمو قدره 58.6% بالمقارنة مع نفس الفترة من 2021 هذا إلى جانب موافقة مجلس الإدارة ولأول مرة على توزيع أرباح نصف سنوية بقيمة 10 فلووس للسهم لتعكس هذه النتائج الأداء القوي للمجموعة وتؤكد مواصلة نمو أعمالنا.

وقبل الخوض في تفاصيل نتائجنا المالية، أود أولاً أن أتطرق بإيجاز للبيئة التشغيلية بصفة عامة خلال فترة السنة أشهر الحالية.

استمر اتجاه التعافي الذي بدأ في النصف الثاني من العام 2021 خلال النصف الأول من العام 2022. وتحسنت البيئة التشغيلية في الكويت بفضل ارتفاع أسعار النفط، وعودة أنشطة المطارات وفرص السفر للخارج إلى طبيعتها، وتحسنت وتيرة أنشطة الأعمال وطرح حملات اللقاح على نطاق واسع. ومن المتوقع استمرار رفع سعر الفائدة على مدار الأشهر القادمة مما سينعكس بصورة إيجابية على أداء البنك بصفة عامة. إلا أن ما تزال هناك حالة من حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالظروف الجيوسياسية العالمية

والأوضاع التضخمية. وعلى الرغم من ذلك، ما زلنا نشعر بالتفاؤل تجاه التحسن المستمر للبيئة التشغيلية في النصف الثاني من العام الحالي.

ونتجه الآن لتغطية نتائجنا المالية للنصف الأول من العام 2022.

كما هو موضح في أعلى الجزء الأيسر من هذه الشريحة، يعكس زيادة صافي الربح بواقع 77.1 مليون دينار كويتي أي بنمو بلغت نسبته 47.9% على أساس سنوي الأداء القوي للمجموعة مدفوعاً باستمرار نمو حجم الأعمال وزيادة الإيرادات التشغيلية وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة. وبلغ صافي الربح 121.2 مليون دينار كويتي عن فترة الربع الثاني من العام 2022، مما يعكس نمواً بنسبة 4% مقارنة بالربع السابق بفضل انخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة وتحسن الأداء التشغيلي.

ويوضح الجانب الأيمن من شريحة العرض الفائض التشغيلي للنصف الأول من العام 2022، أي الأرباح قبل احتساب المخصصات والضرائب، والذي بلغ 291.8 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 9.4 مليون دينار كويتي مقارنة بالستة أشهر الأولى من العام 2021. كما ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 27.6 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6.1%، فيما ارتفعت التكاليف بنحو 18.3 مليون دينار كويتي مقارنة بالنصف الأول من العام 2021.

وبالمثل، تجاوز الفائض التشغيلي في الربع الثاني من العام 2022 الفائض التشغيلي في الربع السابق بنسبة 1.9% على خلفية زيادة صافي إيرادات الفوائد وإيرادات الاتعاب على الرغم من التأثير العكسي لتقديرات السوق على صافي إيرادات الاستثمار.

وسوف نتطرق بمزيد من التفصيل إلى أهم المحركات الرئيسية للتغيرات التي طرأت على الإيرادات والهوامش والتكاليف بعد قليل.

ويواصل مزيج الإيرادات التشغيلية المبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض إظهار مزيجاً جيداً حيث شكلت الإيرادات من غير الفوائد 27% من مصادر الإيرادات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائها.

ويوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض وصول صافي إيرادات الفوائد إلى 348.3 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2022، بنمو بلغت نسبته 4.4% مقارنة بالنصف الأول من العام 2021، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى لزيادة حجم الاقراض وغيرها من الأصول المدرة للفوائد على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية للمجموعة. كما يعكس أيضاً الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من الشريحة نمو متوسط الأصول المدرة للإيرادات بنسبة 9.4% على أساس سنوي.

ويعكس الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض تراجع متوسط صافي هامش الفائدة في النصف الأول من العام 2022 ليصل إلى 2.18% أو أقل بما يعادل 10 نقاط أساس مقارنة بالنصف الأول من العام 2021 نتيجة لزيادة تكلفة التمويل التي فاقت نمو العائدات. إلا أن صافي هامش الفائدة في الربع الثاني من العام 2022 بلغ 2.22% وكان أعلى بمقدار 8 نقاط أساس مقارنة بالربع السابق وذلك بفضل الزيادات الأخيرة التي شهدتها أسعار الفائدة.

وفي النصف الأول من العام 2022، بلغ متوسط العائد للمجموعة 3.14% مقابل 3.00% في النصف الأول من العام 2021. وبلغ متوسط تكلفة التمويل للمجموعة 1.08% خلال الفترة الحالية مقابل 0.82% في النصف الأول من العام 2021. ويعزى ارتفاع تكلفة التمويل بصفة رئيسية إلى إعادة تسعير الودائع بأسعار السوق المتزايدة والودائع ذات الأجل الطويلة التي حصلت عليها المجموعة. وفي ذات الوقت، ما زلنا نتمتع بقاعدة قوية ومستقرة للودائع منخفضة التكلفة مما يعود بالفائدة على المجموعة.

وبلغ عائد المجموعة للربع الحالي 3.32% وبلغت تكلفة التمويل 1.23%.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا رؤية العوامل المحركة لانخفاض صافي هامش الفائدة بواقع 10 نقطة أساس من 2.28% للنصف الأول من العام 2021 إلى 2.18%. حيث ساهم النمو القوي للقروض على أساس سنوي، في زيادة صافية قدرها 12 نقاط أساس لصافي هامش الفائدة، بينما أدى ارتفاع تكلفة التمويل في التأثير سلباً على صافي هامش الفائدة بواقع 23 نقاط أساس.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

كما نرى أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد في النصف الأول من العام 2022 نحو 131.9 مليون دينار كويتي مما يعكس تحقيق نمواً قدره 13.0 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 10.9% مقارنة بالنصف الأول من العام 2021. وقد ساهم صافي الأتعاب والعمولات بنحو 90.2 مليون دينار كويتي، في حين ساهمت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية بما قيمته 30.2 مليون دينار كويتي، بينما بلغت مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفوائد (والتي تشمل بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) 11.5 مليون دينار كويتي.

وارتفعت إيرادات الأتعاب والعمولات بنسبة 10.8% مقارنة بأداء النصف الأول من العام 2021، نتيجة للمساهمة القوية من مختلف قطاعات الأعمال. في حين ارتفعت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية للنصف الأول من عام 2022 بمقدار 14.3 مليون دينار كويتي عن العام السابق، حيث استفادت من التحركات الإيجابية للعملة على إصداراتنا من السندات المقومة بالدولار الأمريكي ضمن الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال وزيادة حجم المعاملات.

في ذات الوقت، تراجع الإيرادات الأخرى من غير الفوائد مقارنة بأداء النصف الأول من العام 2021، فيما يعزى بصفة رئيسية لتراجع صافي إيرادات الاستثمار نتيجة للتراجع الذي شهدته تقييمات السوق مؤخراً. كما تضمن النصف الأول من العام تسجيل أرباح لمرة واحدة ناتجة عن بيع أصول، والتي تم تسجيلها ضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى في بيان الدخل.

ويعد أداء إيرادات الأتعاب والعمولات للمجموعة قوياً حيث تتنوع مصادرها بين مجموعة من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة. كما أن المصدر الرئيسي للإيرادات من غير الفائدة يتمثل في الأنشطة المصرفية الأساسية المتصلة بالأعمال عوضاً عن الإيرادات الأكثر تقلباً من أنشطة التداول.

وتراجعت الإيرادات من غير الفوائد في فترة الربع الثاني من العام 2022 والتي بلغت 64.0 مليون دينار كويتي بنسبة 5.6% مقارنة بالربع الأول من العام 2022، حيث تأثرت سلباً بتراجع تقييمات السوق على الرغم من تزايد إيرادات الأتعاب وإيرادات التعامل بالعملات الأجنبية.

وننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة. فقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية للنصف الأول من العام 2022 نحو 188.4 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنسبة 10.7% عن المستويات المسجلة في النصف الأول من العام 2021. ويعكس نمو التكلفة

إلى حد ما زيادة مستويات أنشطة الأعمال في الكويت وعلى مستوى شبكة الفروع الخارجية للمجموعة مقارنة بالنصف الأول من العام 2021. وتعكس النفقات التشغيلية للمجموعة أيضاً الاستثمارات المستمرة في أنشطة الأعمال الرئيسية والتقنيات الرقمية والعمليات ورأس المال البشري اللازم لتنفيذ هذه المبادرات، مما يمكن المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها وتحسين الموارد اللازمة لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية.

وتواصل قنواتنا ومنتجاتنا الرقمية لعب دوراً حيوياً في خدمة العملاء نظراً لارتفاع مستويات المعاملات الإلكترونية. كما نواصل تقديم عروض المنتجات الانتقائية في مناطق جغرافية معينة، مثل أنشطة إدارة الثروات العالمية، والتوسع في العمليات المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، وعملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

ونتيجة لذلك، بلغ معدل التكلفة إلى الدخل في النصف الأول من العام 2022 نحو 39.2% مقابل 37.6% في النصف الأول من العام 2021، لكنه ظل دون مستويات العام 2021 بأكمله والتي بلغت 39.6%.

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 21.0 مليون دينار كويتي للنصف الأول من العام 2022، بانخفاض نسبته 78.4% عن النصف الأول من العام 2021 الذي بلغت فيه 97.2 مليون دينار كويتي. بلغت مخصصات الائتمان نحو 8.5 مليون دينار، بالإضافة إلى مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وخسائر انخفاض القيمة الأخرى التي بلغت 12.5 مليون دينار كويتي. بينما شملت المخصصات المحددة صافي تحرير مخصصات بقيمة 124.9 مليون دينار كويتي نتيجة لاسترداد مبالغ مخصصات خسائر ائتمانية تم احتسابها خلال السنوات السابقة. وفي ذات الوقت، قامت المجموعة بتجنيد مخصصات في سياق أنشطة الأعمال الاعتيادية لعملاء التجزئة والشركات في الكويت والفروع الخارجية، وتستمر المجموعة في اتباع نهج متحفظ في إدارة انكشافاتها الائتمانية، ولهذا قامت بتجنيد مخصصات احترازية والتي تم تضمينها كجزء من المخصصات العامة بقيمة 133.4 مليون دينار كويتي.

وبلغت تكلفة المخاطر للنصف الأول من العام 2022 نحو 8 نقاط أساس مقابل 63 نقطة أساس للعام 2021 بأكمله. وقد نتج هذا الانخفاض في تكلفة المخاطر عن الانخفاض الكبير في مخصصات خسائر الائتمان، والتي استفادت من استرداد مخصصات القروض كما أوضحنا سابقاً.

وهنا أود الإشارة إلى أن المركز المالي للمجموعة لا يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسمة قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

من خلال استعراض هذه الشريحة، سوف أتناول بمزيد من التفاصيل جانب تنوع الأرباح عن طريق الفروع الخارجية والذراع الإسلامي للمجموعة.

تستمر مجموعة بنك الكويت الوطني في الاستفادة من ميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد، حيث يمنحها هذا التنوع في أعمال المجموعة ميزة تنافسية قوية، ويوفر درجة كبيرة من المرونة لأرباحها.

وكما هو مبين في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، بلغت الإيرادات التشغيلية من العمليات الخارجية للمجموعة 117.8 مليون دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 4.6% على أساس سنوي. في حين بلغ صافي الربح من العمليات الخارجية 45.8 مليون دينار كويتي بزيادة مقدارها 13.3 مليون دينار كويتي، وبنمو بلغت نسبته 40.8% مستفيداً بصفة رئيسية من انخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر الائتمان المتوقعة خلال هذه الفترة. وواصلت الفروع الخارجية للمجموعة تسجيل نسبة مساهمة قوية في كل من الإيرادات التشغيلية وصافي الربح للمجموعة بنحو 25% و19% على التوالي.

كما حقق بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، صافي أرباح للنصف الأول من العام 2022 بنحو 33.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 54.2% مقارنة بالنصف الأول من العام 2021، ويرجع ذلك إلى انخفاض المخصصات والنتائج التشغيلية القوية نتيجة للنمو المستمر في حجم الأعمال.

وأخيراً في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة، تلاحظون مساهمة الفروع الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي أصول المجموعة بنسبة 39% و22% على التوالي، ما يعزز من استراتيجيات التنويع لدى المجموعة.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال هذه الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات بنهاية يونيو 2022 نحو 34.3 مليار دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 8.6% عن إجمالي الموجودات بنهاية يونيو 2021 وبنسبة 3.1% بالمقارنة مع مستوياتها في ديسمبر 2021.

وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 20.1 مليار دينار كويتي نمواً بنسبة 8.8% وبنحو 2.1% مقارنة بمستويات ديسمبر 2021. ونمت محفظة القروض بشقيها التقليدي والإسلامي. والرغم من أن توقيت تسجيل القروض في البيانات المالية أثر على معدل نمو الربع الثاني من العام 2022، إلا أن قروض المجموعة ما تزال قوية على مستوى قطاعات العملاء والمناطق الجغرافية المختلفة.

وعلى صعيد ودائع العملاء، أي الودائع غير المصرفية وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد بلغت 18.9 مليار دينار كويتي بما يعكس نمواً بنسبة 8.7% على أساس سنوي وبنسبة 3.5% مقارنة بمستويات ديسمبر 2021. كما ارتفعت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بنسبة 20.3% في النصف الأول من العام لتصل إلى 3.8 مليار دينار كويتي في مستوى مقارب للنصف الأول من العام 2021. واستمر نمو الودائع المصرفية الأساسية لقطاع التجزئة لدى المجموعة، بقطاعها التقليدي والإسلامي. وما يزال المزيج التمويلي العام للمجموعة مستقراً وإيجابياً.

ويعكس نمو الودائع المصرفية لقطاع التجزئة مواصلة التركيز على هذا الجانب من أعمالنا، وذلك من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء به وقوة تصنيفه الائتماني.

وتشكل ودائع العملاء نسبة جيدة تبلغ 65% من إجمالي مزيج تمويل المجموعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من استمرار تخفيف بنك الكويت المركزي لبعض المتطلبات الرقابية، إلا أن المجموعة نجحت في الحفاظ على مستويات السيولة المطلوبة قبل هذا التعديل وبما يتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل 3.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للنصف الأول من العام 2022 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

فقد تحسن معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين للنصف الأول من العام 2022 إلى 13.6% مقابل 9.2% في الفترة المماثلة من العام 2021. كما بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.42% مقابل 1.05% للفترة المماثلة من العام 2021.

وحافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال والذي بلغ 17.3%. وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة 1 من حقوق المساهمين 12.6% و 14.9% على التوالي. وتجدر ملاحظة أنه تم احتساب معدل كفاية رأس المال بعد تطبيق توزيعات الأرباح المرحلية المقترحة بقيمة 75.5 مليون دينار كويتي. تم أيضاً إضافة أرباح النصف الأول من العام 2022 إلى رأس المال التنظيمي في حدود توزيعات الأرباح المرحلية فقط، مع عدم اعتبار القيمة المتبقية مؤهلة لاحتساب نسبة كفاية رأس المال المرحلية.

وفيما يتعلق بنسب جودة الأصول، فمن الملاحظ تحسن نسبة القروض المتعثرة حيث بلغت 1.24% مقابل 2.45% بنهاية يونيو 2021، و 1.04% بنهاية ديسمبر 2021. ويعزى تراجع نسبة القروض المتعثرة إلى تحسن الجودة الائتمانية لبعض العملاء، وكذلك قيام البنك بشطب بعض المديونيات.

ونتيجة لذلك، فقد تحسنت نسبة تغطية القروض المتعثرة حيث بلغت 311% بنهاية يونيو 2022.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

أود الحديث هنا بمزيد من التفاصيل عن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للنظام المتبع من قبل البنك المركزي، حيث يتم احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويوضح الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة زيادة متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة كما في يونيو 2022 إلى 519 مليون دينار كويتي مقابل 462 مليون دينار كويتي في ديسمبر 2021. وساهم في ذلك بعض التغييرات التي طرأت على عوامل الاقتصاد الكلي والتي تشكل مدخلات في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما ساهم في زيادتها مقارنة بنهاية العام السابق. إلا أن المبلغ الحالي لخسائر الائتمان المتوقعة ما يزال أقل بكثير من مستويات النصف الأول من العام 2021 البالغة 631 مليون دينار كويتي.

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومتطلبات بنك الكويت المركزي يعتبران نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، فإنه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، فإنه كما في يونيو 2022، تجاوزت مخصصات الميزانية العمومية وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي الخسائر الائتمانية المتوقعة بنحو 319 مليون دينار كويتي، مما يوفر احتياطياً كبيراً للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي خلال النصف الأول من العام 2022.

خلال النصف الأول من العام 2022، استمر تحسن محركات التشغيل الأساسية، والنمو القوي للأصول، وانخفاض مخصصات الخسائر الائتمانية ومخصصات انخفاض القيمة، وقوة الميزانية العمومية، وتزايد مستويات السيولة، ومثانة قاعدة رأس المال.

ننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للفترة المتبقية من العام 2022.

مازلنا متفائلين بالتحسن المستمر في الظروف العامة للبيئة التشغيلية على الرغم من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية على مستوى العالم. ومن المقرر أن ترتفع أسعار الفائدة بوتيرة أعلى خلال الفترة القادمة. وعلى الرغم من استفادة صافي إيرادات الفوائد بصفة عامة من ارتفاع أسعار الفائدة، إلا أن مدى تتبع الفائدة المحلية للزيادات التي ستطرأ على أسعار الفائدة العالمية ما يزال غير مؤكد.

وفيما يتعلق بنمو القروض، سجلت المجموعة نمواً في صافي القروض بنسبة 2.1% في النصف الأول من العام 2022 مع استمرار الأداء القوي لقروض. وتستمر توقعاتنا بأن تشهد القروض نمواً ملحوظاً في خاتمة الأحاد خلال العام بالكامل.

أما فيما يخص صافي هامش الفائدة كما أسلفنا الذكر، يعكس اتجاه صافي هامش الفائدة نمواً متزايداً على أساس ربع سنوي على خلفية الاستفادة من نمو حجم أنشطة الأعمال ورفع سعر الفائدة.

في ذات الوقت، أثرت الرياح المعاكسة الناجمة عن زيادة تكلفة التمويل والمنافسة على نمو صافي هامش الفوائد. وعلى الرغم من أنه من المقرر استمرار رفع أسعار الفائدة العالمية إلا أن توقيت ومدى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ما يزال غير مؤكد. وفي ضوء الاعتبارات سالفة الذكر، نتوقع أن يكون صافي هامش الفائدة للعام 2022 بأكمله أقرب إلى المستوى المسجل في النصف الأول من العام 2022.

بلغت نسبة التكاليف إلى الدخل 39.2% في النصف الأول من العام 2022. وفي ظل استمرار البرنامج الاستثماري لدعم مختلف مبادرات المجموعة، فإنه من المتوقع بقاء نسبة التكاليف إلى الدخل للعام 2022 عند مستويات مماثلة إلى حد كبير للعام 2021، أي ما يقارب نحو 40%.

ونظراً لاستمرار حالة عدم اليقين الناتجة عن التوترات الجيوسياسية المستمرة، فإننا نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن تكلفة المخاطر، وبالتالي توقعات بشأن الأرباح وكفاية رأس المال.

بلغت تكلفة المخاطر 63 نقطة أساس في العام 2021، وهو أمر لا نتوقعه للعام بأكمله. وأدت عمليات الاسترداد في النصف الأول من العام 2022 إلى انخفاض تكلفة المخاطر بمعدل 8 نقاط أساس، والتي لا تمثل توقعاتنا للعام بأكمله. إلا أننا نشعر بالتفاؤل تجاه بقاء تكلفة المخاطر عند مستويات جيدة في العام

2022 وبنسبة أقل بكثير من مستويات العام 2021. كما نأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا الداخلية والتي تتخطى الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبهذا ينتهي استعراض النتائج المالية.

شكراً لك سوجيت.

أمير حنا:

شكراً لك السيدة/ شيخة.

كما هو معتاد سنتوقف قليلاً حتى ترد إلينا جميع الأسئلة ثم نبدأ في الرد عليها تباعاً.

مرحباً بالجميع، لقد عدنا. لدينا بعض الأسئلة، لذلك سنبدأ بسؤال حول المنافسة في سوق التجزئة وما هو مدى شدة هذه المنافسة. لذا فإن السؤال يطلب بعض الإيضاح حول آليات التسعير وكيف سيتطور ذلك في النصف الثاني من العام والنصف الأول من العام المقبل حتى صدور قانون الرهن العقاري.

حسناً، دعني أبدأ بالمنافسة في القروض الاستهلاكية وإلى أين نتجه في هذا الصدد.

شيخة البحر:

منذ بدأنا نشهد تعافياً في النمو بعد الجائحة، أصبح وضع المنافسة في قروض التجزئة أكثر قوة.

وعندما بدأت البنوك في التنافس للحصول على حصة في السوق، شهدنا تركيزاً متزايداً على المنافسة السعرية التي تعد جديدة نسبياً في هذا المجال.

انطلاقاً من موقعنا الريادي في السوق وكوننا أحد أكبر اللاعبين في قطاع التجزئة، فقد اخترنا الدفاع عن حصتنا في السوق من خلال تقديم قروض بدون فائدة في السوق في وقت سابق من هذا العام.

من الناحية العملية، يعتبر هذا القرض ذو معدل فائدة مختلط يؤدي إلى معدل فائدة فعلية أقل على قروض التجزئة مقارنة بمعدلات السوق الطبيعية في السابق.

اعتماداً على قاعدة مصادر تمويلنا المتنوعة ومنخفضة التكلفة، يمكننا تحمل تلك التكاليف والدفاع بقوة عن حصتنا في السوق من خلال فائدة منخفضة وقد نجحنا في القيام بذلك في الأشهر الأخيرة.

هذا ليس مشهداً تشغيلياً مثاليًا لأنه يفرض بعض الضغط على هوامش الفائدة على المدى القصير خاصة بالنظر إلى البيئة الحالية التي تشهد رفع في أسعار الفائدة، لكننا سنواصل الدفاع عن موقعنا الريادي في السوق مع التركيز على اكتساب العملاء.

بالحديث عن بنك وياي والخدمات المصرفية الرقمية، فكما تعلمون، تضم أسواقنا الأساسية نسبة كبيرة من الشباب (الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي بشكل عام) الأمر الذي يتطلب منا اهتماماً خاصاً بفئة الشباب. لذلك فنحن لدينا مكانة قوية في جميع أسواقنا وهناك الكثير من الاحتمالات الإيجابية بالنسبة لنا للاستفادة من تواجدها في المنطقة، لذلك رأينا أن الخدمات المصرفية الرقمية هي الوسيلة المناسبة للتغلغل في هذا السوق وقد أطلقنا بنك وياي بنجاح في ديسمبر 2021 وكنا ولا نزال نركز على استهداف فئة الشباب.

وقد حقق بنك وياي حتى الآن إنجازات أكبر بكثير من الأهداف الموضوعه، فقد أظهر البنك نجاحاً كبيراً ويقوم حالياً بتقديم المنتجات وقريباً سيكون منصة شاملة لعملائنا. وسيتم تكرار هذا بالطبع ومضاعفته في الأسواق الأخرى. فالخدمات المصرفية الرقمية هي المستقبل ونحن نستثمر بكثافة في التكنولوجيا واستثمارات تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الاستثمارات الرقمية.

لدينا بعض الأسئلة حول العوائد، وصافي هامش الفائدة وتكلفة التمويل، لذلك سنحاول تغطيتها جميعاً.

أمير حنا:

السؤال الأول عن حصة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير وهل نتوقع الحصول على المزيد من الودائع طويلة الأجل.

سوجيت رونغي:

لطالما كانت ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير مكوناً مهماً في مصادر التمويل لدينا. وتتراوح الحصة الاعتيادية من ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى التمويل غير المصرفي في نطاق منتصف إلى آخر مستوى 40% من إجمالي الودائع. لقد رأينا هذا أيضاً في الأرباع القليلة الماضية ونرى استمرار ذلك المسار. أيضاً، على الرغم من أننا قمنا بزيادة ودائعنا طويلة الأجل من منظور تمويلي، فقد نمت ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير بدورها، مع الحفاظ على النسب في حدود منتصف إلى أواخر مستوى 40%.

سؤال حول نفس الموضوع، هل يمكنك تذكيرنا بالمعدل الزمني لإعادة تسعير الأصول والتمويل الخاص بالبنك تماشياً مع رفع أسعار الفائدة؟ ما هي نسبة قروض/أصول البنك المقومة بالدولار الأمريكي؟

أمير حنا:

تختلف إعادة التسعير بين القروض الاستهلاكية وقروض الشركات في الكويت، حيث يتم إعادة تسعير قروض الشركات بالدينار الكويتي بشكل فوري عند تغيير بنك الكويت المركزي لسعر الخصم. أما بالنسبة لأسعار الفائدة على القروض الاستهلاكية فتكون ثابتة لمدة 5 سنوات ويتم إعادة تسعيرها فقط في السنة الخامسة. على سبيل المثال، سيتم إعادة تسعير القروض التي تم منحها في عام 2017 في عام 2022 وهكذا.

سوجيت رونغي:

فيما يتعلق بالقروض المقومة بالعملة الأجنبية، فإنها عادة ما تكون قروضاً يعتمد تسعيرها على معدل الليبور والتي يمكن إعادة تسعيرها، بناءً على المعدل الزمني لإعادة التسعير لمدة 3 أشهر أو 6 أشهر حسب عقد القرض.

لدينا سؤال آخر أيضاً حول نفس الموضوع، إلى أي مدى تم تضمين ارتفاعات أسعار الفائدة في الربع الثاني ضمن النتائج المالية للربع الثاني، هل يجوز افتراض أن صافي هامش الفائدة للربع الثاني هو أساس جديد سيتحدد وفقاً له صافي هامش الفائدة للنصف الثاني من العام 2022؟ وهل سيتم تطبيق ذلك على صافي هامش الفائدة الخاص بالربع الثاني بشكل غير متكرر؟ لماذا هناك توزيعات أرباح نصف سنوية؟ ماذا يعني هذا لفترة العام بالكامل؟

أمير حنا:

لقد شهدنا 3 مرات تم فيها رفع أسعار الفائدة منذ مارس 2022، وكما ذكرنا في المؤتمر الخاص بالربع الأول، فإننا لم نكن متأكدين تماماً إلى أي مدى سيتبع بنك الكويت المركزي عمليات رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، كما يمكننا أن نرى رفع بنك الكويت المركزي لسعر الخصم بمقدار 75 نقطة أساس فقط في حين زاد سعر الاحتياطي الفيدرالي بمقدار 150 نقطة أساس. لذلك، فليس لدينا تقديرات واضحة في هذا الشأن وسينظر بنك الكويت المركزي في الظروف المحلية عند اتخاذ قرارات رفع أسعار الفائدة.

سوجيت رونغي:

بالنسبة للنتائج المالية للربع الثاني، لم يكن هناك حالات غير متكررة بالنسبة لصافي هامش الفائدة خلال الربع الثاني، ونتوقع استمرار معدلات صافي هامش الفائدة للربع الثاني أو بشكل واقعي أكثر للنصف الأول من العام في المستقبل. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى حالة عدم اليقين التي تحدثت عنها والمتعلقة برفع سعر الخصم على القروض المقومة بالدينار الكويتي وفيما يتعلق بالزيادات في تكلفة التمويل. كذلك، فإن الودائع المحجوزة خلال العام الماضي بمعدلات فائدة منخفضة، سيتم إعادة تسعيرها أو ستبلغ آجال استحقاقها خلال هذه الأشهر الستة. لذلك، فمن المحتمل أن يشكل هذا عبئاً على تكلفة التمويل لدينا وعملاً مقيداً لنمو صافي هامش الفائدة. هذا هو السبب في أننا نتوقع بقاء صافي هامش الفائدة مستقرًا إلى حد كبير، وأي زيادة في رفع أسعار الفائدة على القروض المقومة بالدينار الكويتي قد تساعد في ارتفاع صافي هامش الفائدة.

شيخة البحر:

ينتهج البنك سياسة توزيع الأرباح ثابتة في ضوء متطلبات رأس المال وغيرها من العوامل المؤثرة. لطالما كان لدى البنك سياسة توزيع أرباح مستقرة للغاية حيث نستهدف دائماً نسبة توزيعات أرباح في حدود 50 إلى 60% من صافي الربح.

تدعم نسب رأس المال القوية للغاية التي تتماشى مع أهدافنا والمصدات الرأسمالية ما يسمح لنا بالاستمرار في الحفاظ على توزيعات أرباح بمعدلات جيدة رغم توقعات النمو القوية للأصول المرجحة بالمخاطر.

ولا تعتبر توزيعات الأرباح المرحلية للبنك مؤشراً على أي تغييرات في سياستنا الخاصة بتوزيعات الأرباح وسيتبع التوزيع في نهاية العام نفس المسار في سياق سياسة توزيع الأرباح المحددة لدينا.

وقد قررنا منح توزيعات أرباح مرحلية في ضوء التعديلات التي أجريناها على نظامنا الأساسي وحصولنا على الموافقات الرقابية.

ونحن واثقون في قدرة المجموعة على الاستمرار في توليد الأرباح بالإضافة إلى ثقتنا في المركز المالي القوي للبنك.

أمير حنا:

ما هي الأسباب وراء خسائر الاستثمار في السوق، واستناداً إلى اتجاهات السوق حالياً، هل نتوقع المزيد من الخسائر في النصف الثاني؟

سوجيت رونغي:

لا يمتلك البنك محفظة كبيرة جداً من الاستثمارات بالقيمة العادلة وما نراه في القوائم المالية يعكس تماماً ظروف السوق. فقد سجلت الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة نمواً جيداً في العام الماضي، ولكن خلال العام الحالي، أظهرت الأسواق انخفاضاً في التقييمات وينعكس الأمر نفسه في انخفاض إيرادات الاستثمار. ويعتمد ما ستؤول إليه الأمور مستقبلاً بشكل كلي على أوضاع الأسواق في المستقبل.

أمير حنا:

هل لك أن تذكرنا بحصة الدولار في مزيج التمويل والإقراض؟

سوجيت رونغي:

بشكل عام، فإن هيكل الميزانية العمومية على جانب الأصول هو 50/50 للأصول المقومة بالدينار الكويتي مقابل العملة الأجنبية، مع وجود جزء كبير من الأصول المقومة بالعملات الأجنبية بالدولار الأمريكي. نفس الشيء ينطبق على جانب المطلوبات، حيث يأتي ما يزيد قليلاً عن 50% من العملات الأخرى بغير الدينار الكويتي. أما من حيث القروض، فإن النسبة أكثر من 40/60، حيث إن 40% من القروض مقومة بالعملة الأجنبية.

سيتم إعادة تسعير الأصول المقومة بالدولار بالتزامن مع تاريخ رفع أسعار الفائدة. وبالمثل، بالنسبة للمطلوبات، فإن الودائع سيتم إعادة تسعيرها عند استحقاقها أو عند قبول ودائع جديدة، التي ستكون بأسعار فائدة جديدة.

أمير حنا:

لدينا سؤال عن تكلفة المخاطر، هل ترون أن تراجع المعدلات الحالية لتكاليف الائتمان سوف تستمر مستقبلاً؛ حيث كانت منخفضة للغاية خلال الربع الثاني. ما هي برأيكم تكلفة المخاطر المعتادة لدى بنك الكويت الوطني؟

سوجيت رونغي:

كما ذكرت خلال عرض النتائج المالية، فإن تكلفة المخاطرة في الربع الثاني أو النصف الأول من العام ليست بأي حال من الأحوال مؤشراً لما يمكن أن تكون عليه في المستقبل، لأنها جاءت نتيجة لعمليات الاسترداد التي تمت خلال هذه الفترة. وقد رأينا العام الماضي تكلفة المخاطرة عند مستوى 63 نقطة أساس وكانت تتجه نحو الانخفاض. ونتوقع أن نستفيد هذا العام من عمليات الاسترداد التي شهدناها خلال الأشهر الستة الأولى، وأود أن أوضح أن تكلفة المخاطرة ستكون أقل بشكل كبير مما شهدناه خلال العام الماضي.

أمير حنا:

بالنظر إلى ارتفاع التضخم المتوقع في الكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، كيف سيؤثر ذلك على النفقات، مثل تكلفة استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها خاصة في ظل خطط الإنفاق الكبيرة لدى البنك على الاستثمارات الرقمية، وما هي التوقعات فيما يخص نسبة التكلفة إلى الدخل؟

سوجيت رونغي:

يعتبر التضخم في الكويت أعلى قليلاً مما نشهده في بقية دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، فإننا نبذل جهوداً خاصة لتحقيق الكفاءة التشغيلية فيما يتعلق بإدارة التكلفة. وفيما يخص الاستثمارات الرقمية، فإن جزءاً منها هو نفقات رأسمالية، والذي سيتم رسمته واستهلاكه عندما يتم تشغيل المنتج، بينما يقوم البنك بإدارة الجزء الخاص بالنفقات التشغيلية بإحكام شديد. أما فيما يتعلق بنسبة التكلفة إلى الدخل، فإننا نستهدف نسبة التكلفة إلى الدخل ما دون 40% بما يتماشى مع ما شهدناه العام الماضي.

أمير حنا:

نتنظر ورود المزيد من الأسئلة.

لدينا سؤال عن نمو القروض. لماذا انخفض معدل نمو القروض في الربع الثاني وإلى أي مدى يرجع هذا لخفض سعر الصرف للجنه المصري؟

شيخة البحر:

هذا الأمر في الغالب مسألة مؤقتة حيث رأينا نمو قوي في قروضنا خلال الربع الأول نتيجة إتمام بعض الصفقات قبل الربع الثاني.

وبالمثل، فإن بعض المعاملات التي كنا نتوقع إبرامها خلال الربع الثاني تم ترحيلها الآن إلى أرباع لاحقة من العام.

لذلك بشكل عام، وإذا نظرنا إلى النشاط الطبيعي للإقراض على مدار الأرباع الأربعة، فإننا لا نزال نتوقع نمواً مرتفعاً في خاتمة الأحاد للعام بأكمله، وهذا واضح عندما ننظر إلى نمو القروض على أساس سنوي والذي بلغ 8.8% كما في نهاية يونيو 2022.

لدينا رؤية جيدة للصفقات المقرر إبرامها خلال الربعين الثالث والرابع وهي تقديرات تبدو جيدة.

كما نتوقع انتعاش النشاط في مختلف قطاعات الاقتصاد وفي الأسواق المختلفة على الصعيدين المحلي والدولي وكذلك في التمويل الإسلامي.

بالنسبة للجنه المصري، فالمساهمة طفيفة وتعادل نحو 5% من الإجمالي، فيما تم تضمين تأثير تخفيض قيمة العملة في الربع السابق.

أمير حنا:

هناك بعض الأسئلة عن تكلفة المخاطر وانخفاضها. فالاحتياطات الرأسمالية القوية قياساً على المتطلبات المحلية مقابل متطلبات المخصصات وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لكن المخصصات العامة تتزايد بشكل ملحوظ. ما السبب في تلك الزيادة؟ وإلى أي مدى ترون احتمالية تخفيف في معدلات لتكلفة المخاطر؟

لدينا أيضاً سؤال عن التوجيهات الخاصة بتكلفة المخاطر وأين يرى البنك تكلفة المخاطر من المستوى الحالي؟

سوجيت رونغي:

أولاً، عند الحديث عن المخصصات وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 - كما هو موضح سابقاً، فإنه يتم حساب مخصصات الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. وعندما تكون مستويات مخصصات بنك الكويت المركزي أعلى من الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS9، فإنه لا يتم الأخذ بالأخيرة. كما يساعد الاحتياطي الرأسمالي الجيد لدى البنك ليس فقط في الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي، ولكن أيضاً في مواجهة أي تحديات تتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة في المستقبل.

فيما يتعلق بالتشدد في بناء مخصصات الخسائر الائتمانية، فإن المخصصات العامة المتحفظة أو الاحترازية سمة من سمات استراتيجيتنا لبناء المخصصات منذ الأزمة المالية العالمية قبل 10-12 عامًا، لذلك لا يوجد شيء جديد في هذا الصدد. حتى في السابق، كان لدى بنك الكويت الوطني مبلغ كبير من المخصصات العامة الاحترازية. حيث كانت نسبة تغطية المخصصات لدينا حتى في السنوات السابقة أعلى من 300%. لذلك، فهذا ليس أمراً مستحدثاً وقد رأينا هذا النمط في السنوات السابقة، وهو ما يتماشى مع سياسة البنك المتحفظة في بناء مخصصات خسائر الائتمان.

أمير حنا: لدينا سؤال عن المشاريع. هل هناك أي مستجدات بشأن إسناد المشاريع؟ وما هي العوامل التي تدفع الانتعاش في قروض الشركات هذا العام؟

شيخة البحر: أدى تحسن الوضع الصحي وتخفيف القيود بعد الجائحة إلى زخم أنشطة المشاريع في عام 2021 حيث بلغت قيمة اسناد المشاريع 1.5 مليار دينار كويتي.

مع الارتفاع الأخير في أسعار النفط والفوائض المتوقعة، نتوقع أن تواصل الحكومة التزامها بالإففاق على البنية التحتية وتسريع طرح العطاءات واسناد المشاريع للتعويض عن بطء التنفيذ خلال العامين الماضيين وتدايات الجائحة.

معظم المشاريع المخطط لها ذات أهمية كبيرة لسد فجوة البنية التحتية؛ ونتوقع دوراً أكبر للقطاع الخاص في خطة تطوير البنية التحتية في الكويت مستقبلاً.

تؤكد المناقشات والمشاركات الأخيرة مع مختلف الجهات الحكومية جنباً إلى جنب مع المناقصات التي تمت مناقشتها نوايا الحكومة لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في مشاريع التنمية المستقبلية.

وهذا بالطبع يخلق فرصاً للبنوك للإقراض من خلال نماذج مختلفة للتمويل؛ سواء مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص أو مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية. لذلك، نحن متفائلون بشأن حزمة المشاريع القادمة وما سيجري على ذلك.

أمير حنا: لدينا سؤالان حول رأس المال، لماذا انخفض كفاية رأس المال خلال الربع الثاني وما هي التوقعات لبقية العام. وأيضاً ما هو الحد الأدنى من الزيادة التي يرغب البنك في الاحتفاظ بها فوق المتطلبات الرقابية؟

سوجيت رونغي: إن الانخفاض في كفاية رأس المال ناتج عن أمرين: أولهما الزيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر بسبب حجم الأعمال التي تم تسجيلها خلال العام الحالي، أما الأمر الثاني فهو عدم إدراج الأرباح المرحلية بالكامل ضمن مبلغ رأس المال الرقابي الخاص بفترة السنة أشهر الأولى من العام، حيث تم إدراج أرباح مرحلية في حدود مبلغ التوزيعات المعلن عنها فقط، أي نحو 75.5 مليون دينار كويتي، كإضافة لرأس المال الرقابي. وقد تأثرت النسبة بسبب زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر التي لم تقابلها أي زيادة في رأس المال. وهذا أمر طبيعي، حيث نرى انخفاضاً في نسبة كفاية رأس المال خلال الأرباع الثلاثة الأولى وعندما تتم إضافة أرباح السنة بالكامل إلى رأس المال الرقابي، فإن النسبة تعود إلى مستواها الطبيعي.

أما عن السؤال الآخر المتعلق بالزيادة عن المتطلبات الرقابية، فإن البنك عادة يستهدف زيادة بنسبة 1.5% إلى 2.0% أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية وتبقى هذه النسبة المستهدفة كما هي.

أمير حنا: هل سيمكنكم تمرير كافة مرات رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة على إعادة تسعير قروض البنك المقومة بالدولار، وهي ما تشكل نسبة 40% من إجمالي القروض؟

سوجيت رونغي: حتى الآن، لا نرى أماناً أي تحديثات في تطبيق رفع أسعار الفائدة على قروضنا بالدولار، ولكن نظراً لأن عمليات رفع أسعار الفائدة أصبح أكثر حدة، فهذا أمر يتطلب التعامل معه بحرص.

أمير حنا:

نظراً لضيق الوقت، فسوف نختم مكالمة اليوم؛ حيث أجبنا على جميع الأسئلة وهناك أسئلة أخرى متكررة. إذا كانت لديكم أي أسئلة متابعة أو بشأن أي موضوعات أخرى، فيمكنكم إرسالها مباشرة إلى البريد الإلكتروني الخاص بعلاقات المستثمرين حيث سنقوم بالإجابة عليها بكل سرور. شكراً جزيلاً لوجودكم معنا اليوم.

شكراً جزيلاً لكم جميعاً على حضور مكالمة اليوم. عوداً إليكم إيلينا.

شكراً لكم.

شكراً جزيلاً.

شكراً لكم على أجوبتكم والعرض الذي قدمتموه.

شكراً جميعاً لمشاركتكم لنا اليوم.

شيخة البحر:

سوجيت رونغي:

إيلينا سانشيز: